ملامح الصنعة النحوية في مبحث الحذف عند النحويين القدماء

د. عبد العزيز موسى علي *

تاريخ تقديم البحث: ٢٠٠٨/٧/٨ تاريخ القبول: ٢٠٠٩/١٠/٧

ملخص

ينطلق البحث من حقيقة أنّ الحذف في النحو العربي نوعان: الأول أصيل في الاستخدام اللغوي، يلجأ إليه المستخدم اللغوي استجابة لمتطلبات المقام الكلامي. والثاني اصطنعه النحويون، فهو لا يمتّ إلى الواقع الاستعمالي للغة بصلة، إنما هو استجابة لمطالب الصنعة النحوية.

ولقد هدف البحث إلى الكشف عن جوانب الصنعة النحوية في القول بالحذف، واتخذ بعض التراكيب النحوية التي قال النحويون إنّ فيها حذفاً نماذج لها، ضمن محاور ثلاثة: فكرة الإسناد وفكرة اختصاص الأدوات وتفسير الحركة الإعرابية، فتبيّن أنّ القول بالحذف في تلك التراكيب لم يكن متّسقاً مع الواقع اللغوي، بل كان وسيلة من وسائل التوجيه النحوي، فهو إما وسيلة لردّ بعض التراكيب التي لا تتركب من مسند ومسند إليه أصلاً في الواقع النطقي إلى البنية المتصورة في أذهان النحويين، والتي لا بدّ من أن تتكون من هذين الركنين،

وإما أن يكون القول بالحذف خضوعاً لنظرية العامل وسعياً لتفسير الحركة الإعرابية، فالنحويون لا يتصورون منصوباً من غير ناصب، فإن لم يكن هذا الناصب موجوداً قالوا إنه محذوف ليفسّروا الحركة الإعرابية. وإما أن يكون محاولة لتفسير التراكيب النحوية التي خرجت عن الإطار العام لصناعة النحو، نحو دخول أدوات الشرط المختصة بالأفعال على الأسماء، فيقدّرون فعلاً محذوفاً لجعل قاعدة اختصاص أدوات الشرط بالأفعال مطّردة.

وتبيّن أنّ النحويين القدماء كانوا على وعي تام بالتباين الحاصل بين تحليلاتهم المتعلّقة بالنوع الثاني من الحذف والواقع اللغوي، ولكنهم عمدوا إلى هذه التحليلات ليُكسبوا قواعدهم وأحكامهم صفة الاطّراد والشمول

الكلمات الدالّة: الحذف، الصنعة، الإسناد، الاستعمال، الاطراد

* قسم اللغة العربية، كلية الأميرة عالية، جامعة البلقاء التطبيقية.

حقوق النشر محفوظة لجامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

Abstract

Features of Syntactic Making in the Subject of Deletion in the Old Grammarians Studies

This study is based on the fact that there are two types of Deletion in Arabic syntax: the first is proper and natural employed to meet the needs of natural discourse, whereas the second is unnatural and made up by grammarians. Though the second one has nothing to do with the linguistic reality, it is used to meet the needs of the syntactic prescriptive rules.

This study, therefore, aims at revealing the aspects of this point-of-view of the second type of deletion. Consequently, it explores some of the examples cited by grammarians to support their argument. The study reveals that the Deletion theory, as applied to the examples studied, is incompatible with the linguistic reality; it is rather a tool for supporting the theory of the second type of Deletion. The grammarians used it to interpret certain structures, having no subjects or predicates, in a manner that would go with the structures they imagined. Moreover, their view could have stemmed from the government and binding theory because it was incredible for them to accept an object case without an agent causing its objectivity. To them, this governor is believed to be omitted, and this assumption would enable them to explain syntactic cases. Thus, they attempted to interpret the syntactical structures incompatible with the normal rules of grammar, for example using the conditional articles with nouns though they are normally used with verbs. To justify this usage, they would suggest an omitted verb to make this irregular structure seem compatible with the normal rules.

Finally, the study also found out that grammarians were fully aware of the inconsistency of their analyses of the second type Deletion as applied to the linguistic reality. Nevertheless, they adopted their interpretations and justifications to prove that the rules and judgments they made up were consistent and comprehensive.

مقدمة

يصيب الحذف أيَّ عنصر من عناصر الكلام، سواء العمد أم الفضلات، بشرط وجود ما يدل على المحذوف، أو بعبارة أخرى أن يكون المتبقي من عناصر الجملة بعد الحذف دالاً على معنى يحسن السكوت عليه.

وبات من المقرر في علم اللغة الاجتماعي أنّ الحذف أمر تفرضه أسباب وأغراض تتعلق بأطراف الكلام الثلاثة: المتكلم والسامع والموقف، فيحسن في مقام ويكره في آخر، بل قد يكون في مقام ما أبلغ وأبين من الذكر، فهو كما يقول الجرجاني: "باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فإنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتمّ ما تكون بياناً إذا لم تبن"(١).

وعلى هذا يكون الحذف وسيلة للاتساع في التعبير اللغوي، إذ يستطيع المتكلم أن يحمّل الجملة معنى إضافياً عن طريق حذف أحد عناصرها، ويولّد من البنية الأصلية بنى فرعية متعددة.

تتجلّى هذه المعاني في الحذف الذي تجلبه المطالب الاستعمالية، وهو ما كان فيه المتكلم في مقام يجمل فيه الحذف، فيؤثره على الذكر، ولو كان في مقام آخر لربما التزم بأصل الذكر، فهنا يكون الحذف تحقيقاً لغاية دلالية كما كان الذكر لغاية دلالية.

ولكن الناظر في جهود النحويين المتصلة بمبحث الحذف يلحظ نوعاً آخر من الحذف اصطنعه النحويون لغايات لا تتصل بالاستعمال اللغوي، إنما أملته عليهم الصنعة النحوية، كأنْ يجدوا منصوباً من غير ناصب، فيقولون بالحذف لتفسير الحركة الإعرابية. أو ربما قالوا بالحذف لردّ بعض الأساليب الإنشائية التي لا تعتمد على الإسناد في واقعها اللغوي إلى أصل وضع الجملة، التي لا بدّ من أن تتألف من عنصرين، وذلك رغبة منهم في طرد التراكيب النحوية جميعها على وتيرة واحدة.

تتمثل مشكلة البحث في ما يواجهه بعض الدارسين للنحو العربي من صعوبة في التمييز بين اجتهادات النحويين في وضع قواعد لضبط اللغة واجتهاداتهم في تفسير بعض التراكيب النحوية التي لم تتسق مع سائر التراكيب من حيث القواعد العامّة، فنراهم ــ أعني الدارسين ــ يخلطون في الحكم على هذه الاجتهادات بين القبول والرفض دون وعي تام بالهدف من وراء هذه الاجتهادات، والملاحظ أن الصنف الأول من الاجتهادات أقرب إلى روح اللغة، لأنه مسلّط على واقعها المنطوق، وهدفه أن يعين الناطق اللغوي على صون لسانه عن الخطأ، مما يجعلنا نحسّ أن هذه

---

(١) الجرجاني، عبد القاهر بن محمد (ت ٤٧١هـ/١٠٧٨م)، **دلائل الإعجاز**، شرح وتعليق محمد التنجي، دار الكتاب العربي – بيروت،ط١ ١٩٩٥م، ص ١٢١.

الاجتهادات مقبولة وميسّرة وذات أثر عملي في تعلّم اللغة. بينما الصنف الثاني من الاجتهادات أقرب إلى الصنعة النحوية، لأنّ هدفه إعطاء قواعد النحويين وأحكامهم صفة الاطّراد والشمول مما يجعلنا نحسّ بشيء من التكلّف في بعض تفسيراتهم بغية طرد القواعد على وتيرة واحدة.

وتظهر أهمية البحث في أنه قدّم نموذجاً ــ وهو الحذف ــ فصل فيه غرضَي الاجتهادات النحوية؛ إذْ أظهر أن القول بالحذف في بعض التراكيب النحوية راجع إلى حرص النحويين على جعل هذه التراكيب متّسقة مع بابها النحوي، ليعطوا أحكامهم صفة الاطّراد والشمول، وهذا بحدّ ذاته هدف تسعى إليه العلوم، فأيّ علم من العلوم لا بدّ من أن تكون له أحكام عامة متّسقة يصحّ تعميمها على فروع المعرفة المرتبطة بهذا العلم.

ويجعلنا هذا الأمر نلتمس العذر للنحويين القدماء في بعض ما قدّموا من اجتهادات بعيدة عن الواقع النطقي للغة، لأنهم كانوا ــ كأصحاب أيّ علم ــ مسوقين وراء طرد أحكامهم وجعلها متّسقة، مع احتفاظنا بحقنا في تقديم بعض الملاحظ على هذه الاجتهادات، ووضع بعض التصورات التي نحسب أنها أوجَه في جَسر الهوة بين الواقع اللغوي والصنعة النحوية.

ورأيت أن أقيم البحث على محاور ثلاثة، هي سيطرة فكرة التركيب الإسنادي على النحويين، وإيمانهم المطلق بفكرة الاختصاص في الأدوات، وسعيهم لتفسير الحركة الإعرابية وربطها بالعامل، وأظن أنّ هذه المحاور كانت أفكاراً استقرّت في الذهنية النحوية لعلمائنا المتقدّمين، وعوامل حدت بهم للقول بالحذف.

١- فكرة التركيب الإسنادي

نظر علماء النحو إلى الجملة على أنّها كلام تام يدلّ على معنى يحسن السكوت عليه، و يكون في أقلّه بنسبة شيء إلى شيء آخر إثباتاً أو نفياً، وأطلقوا على ما يُنسب من حكم إثباتاً أو نفياً اسم المسند، وأطلقوا على ما نُسِب إليه هذا الحكم اسم المسند إليه، وأطلقوا على الرابط المعنوي بين المسند والمسند إليه اسم الإسناد.

ولم يتصوّر النحويون جملةً ــ فعلية كانت أم اسميّة ــ خارجة على فكرة الإسناد بأركانها الثلاثة، فإذا عُدِمَ ركن قدَّروا محذوفاً، وكثيراً ما يكون هذا التقدير موافقاً للواقع اللغوي؛ أعني أنّ المقام وقرائن الحال تقتضي هذا المحذوف، وهنا يتساوق المعنى النحوي مع المبنى، وهذه غاية الغاية التي ينشدها علماء النحو.

ولكنّهم في بعض التراكيب التي نظنّ أنّها تباين التراكيب الإسنادية يُضطرون إلى خوض غمار الصنعة النحوية لطرد هذه التراكيب مع التراكيب الإسنادية المستقرّة في الذهنية النحوية، ومن النماذج النحوية الممثلة لعملهم هذا مسألة القسم الصريح؛ فقد ذكر النحويون أنّ الحذف يقع بعد

ألفاظ القسم الصريح[١]؛ فقد يحذف المبتدأ نحو: (في ذمتي لأُدَافِعَنَّ عن الوطن)، وقد يحذف الخبر نحو قوله – تعالى–: "لعمرُك إنهم لفي سكرتهم يعمهون"[٢]، فيقدر النحويون في الجملة الأولى مبتدأ محذوفاً، أي: (في ذمتي يمين)، ويقدرون في الآية الكريمة خبراً محذوفاً، أي: (لعمرُك قسمي) ويرون أن الذي سوّغ هذا الحذف كثرة استعمال ألفاظ القسم، ووضوح معنى القسم؛ إذْ أغنت صراحة القسم في المبتدأ عن ذكر الخبر في نحو: (لعمرُك لأدافعن عن الوطن)، وكذلك أغنت صراحة القسم في الخبر عن ذكر المبتدأ في نحو: (في ذمتي لأدافعن عن الوطن).

تدل تقديرات النحويين هذه على أنهم يتعاملون مع أسلوب القسم على أنه تركيب إسنادي يحمل خبراً للمستمع من خلال مسند ومسند إليه، فإذا حذف أحدهما فلا بدّ من تقديره، والذي أراه أن الأمر في القسم خلاف ذلك؛ فهو تركيب مستغن، في الدلالة على مقصوده، عن تقدير محذوف؛ فغرض تركيب القسم أن ينبّه لما بعده، ويخلع صفة التوكيد على التركيب الإسنادي الذي سلّط عليه، بمعنى أنه ليس تركيباً إسنادياً يحمل خبراً يحسن السكوت عليه، بل هو تركيب موجّه لخدمة التركيب الذي يليه. ولا يغيّر تقدير المحذوف من الأمر شيئاً، فقولنا: (لعمرُك قسمي)، منعزلاً عن التركيب الذي سلّط عليه، لا يدلّ على مقصود القسم وغايته.

وبحسب تقديرات النحويين تُطِلُّ علينا مشكلة ثنائية الإسناد؛ فتقدير خبر محذوف في نحو: (لعمرك قسمي) يجعل المقسم به جملة ذات إسناد مستقل، والمقسم عليه (لأدافعن عن الوطن) جملة أخرى، فيصير لدينا إسنادان، والواقع اللغوي يقضي بوجود إسناد واحد، وهو المقسم عليه[٣]، ولكنه تأكّد بالقسم الذي سبقه، فغاية القسم ليست إخباراً، إنما التنبيه على الإخبار الذي يليه.

وكان ابن هشام قد نبّه إلى أن جملة القسم "غير مقصودة، وإنما المقصود جملة الجواب، وهي خبرية، ولم يؤت بجملة القسم إلاّ لمجرد التوكيد لا للتأسيس"[٤].

يحمل تنبيه ابن هشام هذا إقراراً واضحاً بأن أسلوب القسم ليس تركيباً إسنادياً مقصوده نقل الفائدة إلى المستمع في ذاته، إنما غرضه توكيد ما بعده، وفي هذا دلالة على وعي النحويين بمباينة أسلوب القسم عن التراكيب الإسنادية، ولكن خضوعهم لفكرة أصل الوضع في بناء الجملة القاضية بأنّ الجملة في أصل وضعها لا بدّ من أن تتركب في أصغر صورها من مسند ومسند إليه، هو ما

---

(١) ينظر الأزهري، خالد بن عبد الله(ت٩٠٥هـ/١٤٩٩)، **شرح التصريح على التوضيح**، دار الفكر، ط١، ج١، ص١٧٩. والصبان،محمد بن علي(ت١٢٠٦هـ/١٧٩١)، **حاشية الصبان على شرح الأشموني**، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة،ط١، ج١، ص ٢١٦.

(٢) **سورة الحجر**، ٧٢.

(٣) ينظر محمد بكر، النحو الوصفي في القرآن، ج٢،ص١١٤.

(٤) ابن هشام، جمال الدين الأنصاري(ت٧٦١هـ/١٣٥٩م) **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**،تحقيق:مـــازن المبارك،وزميلـــه،دار الفكـــر بيروت،ط١٩٨٥،٦م، ص ٥٣١.

دفعهم إلى تقدير ركن محذوف، وكان من الأنسب ألاّ يُخْضِع النحويون أسلوب القسم إلى أصل الوضع في التراكيب الإسنادية، فلا يطلبون في القسم مسنداً ومسنداً إليه، بل عليهم أن يتعاملوا معه على أنه أسلوب خاص، مسلّط على إسناد بعده ليفيد التوكيد، وينبّه السامع إلى أهمية التركيب التالي له، شأنه في ذلك شأن أدوات التوكيد؛ إذ إنّ قولك: (إنّ زيداً ناجح) يوازي قولك: (لعمرُك زيد ناجح)؛ فالإسناد في الجملتين يقع بين (زيد وناجح) إذْ أسندتا النجاح إلى زيد، وما وظيفة (إنّ) في الجملة الأولى، والقسم في الثانية إلاّ التوكيد، وهما عاريتان عن الإسناد، فلا ينبغي أن يحملا عليه، فيخرجا بذلك عن غايتهما.

وممّا يؤيّد سيطرة فكرة الإسناد على النحويين وأثرها في القول بالحذف مسألة الإغراء والتحذير، وهما أسلوبان موجّهان للمخاطب لحمله على لزوم أمر محمود في الإغراء، أو لتنبيهه على أمر مذموم ليحترز منه في التحذير، ويرى النحويون أن الاسم المنصوب في الإغراء والتحذير مفعول به لفعل محذوف وجوباً[1]، فتقول في التحذير: (إياك والشرَّ، وإياك إياك المراءَ، وإياك من الأسدِ، والكسلَ الكسلَ، ورأسَك والسيفَ). ففي هذه الأمثلة يقدّر النحويون فعلاً محذوفاً، فتقدير الكلام عندهم: (إياك أحذّر وأقبّحُ الشرَّ، وإياك إياك أحذّر المراءَ، وإياك إياك أحذّر من الأسد، واحذر الكسلَ الكسلَ، واحفظْ رأسَك واحذرِ السيفَ). ولا بُدّ في التحذير أن يكون بواحد من الأساليب الماثلة في الأمثلة المتقدمة، فقد يكون باستخدام (إياك) أو بالعطف أو بالتكرار. أما الإغراء فوسيلتاه التكرار والعطف، نحو: (أخاك أخاك، والمروءة والنجدة) بتقدير فعل محذوف وجوباً هو الزم أو نحوه.

ولا يجيز النحويون إظهار الفعل في أسلوبي الإغراء والتحذير في حال العطف والتكرار، وهذا يعني أن هذا الفعل لم يظهر في الاستعمال اللغوي، فالبنية المتصورة في أذهان النحويين غير جائزة في اللسان العربي الفصيح. فلو قال قائل: (أحذّر إياك الإهمال الإهمال) لكانت هذه الجملة مرفوضة نحوياً من وجهة نظر النحويين القدماء، أو هي جملة غير نحوية بحسب النظرية التوليدية التحويلية.

وعليه فإننا لا نستطيع أن نعدّ أسلوبي الإغراء والتحذير من البنى المعدولة عن أصل الذكر، لأن المفروض في البنية الأصلية التي استوفت عناصرها أن تكون هي ما تكلمت به العرب، ولا يكون العدول عن هذا الأصل إلاّ من أجل غاية دلالية أو من أجل إصلاح التركيب، أما أن تكون البنية الأصلية مرفوضة تماماً ويصرّ النحويون على ردّ أسلوبي الإغراء والتحذير إليها، فهذا مؤشر

(١) ينظر ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله (ت٧٦٩هـ/١٣٦٧م) **شرح ابن عقيل**، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار الخير بيروت، ط١،١٩٩٠ ج٢، ص٢٥٥، ٢٥٦.

واضح على أن النحويين كانوا يخضعون في تحليلاتهم النحوية لفكرة التركيب الإسنادي، الذي لا بُدّ أن يتألف من مسند ومسند إليه، فهم لا يتصورون جملة مع غياب واحد من الركنين، فافترضوا أن ثمة فعلاً محذوفاً ليطردوا هذا التركيب مع النموذج الأصلي للتراكيب.

والملاحظ أنّ النحويين خضعوا كذلك في هذا التحليل لنظرية العامل، فلا بدّ للاسم المنصوب من ناصب، فهم لا يتصورون – كما يقول أبو البركات الأنباري–: "أن تكون المنصوبات مبتدأة، لأنها وإن كانت متقدمة في اللفظ إلاّ أنها متأخرة في المعنى، والمنصوب لا بُدّ أن يتقدمه عامل لفظاً أو تقديراً".(١) فتفسير الحركة الإعرابية سبب لا يُنكر حدا بالنحويين للقول بالحذف.

ربما يكون القول بالحذف في أسلوب النداء من أبرز المواضع التي يتضح فيها أثر الصنعة النحوية جلياً، إذ يفترض النحويون أن المنادى في أصله مفعول به، وناصبه فعل محذوف تقديره أنادي أو أدعو، ولا يجيز النحويون إظهار هذا الفعل، وذلك لأن أداة النداء نابت عنه(٢).

ويرى النحويون أن الذي سوغ هذا الحذف كثرة استعمالهم النداء في كلامهم، فصار اللفظ بـــ (يا) بدلاً من اللفظ بالفعل(٣).

وأحسب أن ما ذهبوا إليه غير مقبول من الناحية الدلالية، فغرض الجملة المنطوقة أو البنية السطحية (يا زيد)، يختلف تماماً عن غرض البنية العميقة أو البنية المتصورة (أدعو زيداً)، فالأولى جملة إنشائية طلبية، والثانية جملة خبرية، ولا تساوي بين الخبر والإنشاء(٤). ولهذا عاب ابن مضاء على النحويين هذا التأويل، لأنه يؤدي إلى تداخل أسلوب الإنشاء بأسلوب الخبر(٥).

ولا أقول إن النحويين القدماء قد غفلوا عن هذا الأمر، بل تنبهوا إليه؛ لذلك كان من الأسباب التي تذرعوا بها لعدم جواز ذكر الفعل، أن ذكره يؤدي إلى الخروج بالنداء من الإنشاء إلى الإخبار، يقول ابن يعيش: "ولأنك إذا صرحت بالفعل وقلت: أنادي أو أريد كان إخباراً عن نفسك، والنداء ليس بإخبار، وإنما هو نفس التصويت بالمنادى، ثم يقع الإخبار فيما بعد"(٦).

---

(١) الأنباري، كمال الدين أبو البركات(ت٥٧٧هـ/١١٨١م)، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت ١٩٨٢م، مسألة (٥).

(٢) ينظر ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي(ت٦٤٣هـ/١٢٤٥م) **شرح المفصل**، عالم الكتب بيروت، ومكتبة المتنبي القاهرة، ط١ بلا تاريخ ج١، ص ١١٧.

(٣) ينظر سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان(١٨٠هـ/٧٩٦م)، **الكتاب**،تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل بيروت، ط١١٩٩١م، ج١، ١٩٢. والمبرد، أبو العباس محمد بن يزيد(ت٢٨٥هـ/٨٩٨م) **المقتضب**، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ط١٩٧٩،١م، ج٤، ص ٢٠٢.

(٤) ينظر عبد الرحمن أيوب، **دراسات نقدية في النحو العربي**، ص ٤٦.

(٥) ينظر القرطبي، ابن مضاء أحمد بن عبدالرحمن(٥٩٢هـ/١١٩٥م)، **الرد على النحاة**، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط١٩٧٩،٢، ص ٨٩،٩٠.

(٦) ابن يعيش، **شرح المفصل**، ج١، ص ١٢٧.

فهم إذن على وعي تام بالفرق بين البنية المتروكة والبنية المنطوقة، وإنما الذي دفعهم إلى القول بأن ثمة فعلاً محذوفاً هو محاولة تفسير حالة نصب المنادى من جهة، ورغبتهم في طرد تركيب النداء مع سائر التراكيب الإسنادية، التي يمثلها نموذج ماثل في أذهانهم يشكل بنية أصلية معيارية من جهة أخرى.

ولو أنهم اكتفوا بالقول إن المنادى منصوب بأداة النداء من غير أن يجعلوها سادَّةً مَسَدَّ الفعل أدعو أو أنادي لكان أسلم؛ فهم بتقديراتهم تلك خالفوا قاعدة أقروها وتعارفوا عليها، وهي أن المحذوف لفظاً موجود تقديراً، فكيف قبلوا أن يكون الفعل دالاً على الخبر في حالة ذكره ودالاً على الإنشاء في حالة حذفه؟ وهل يقبل عندهم أن يحذف الفعل وتحذف دلالته معه؟ ثم إنّ القول بأن أداة النداء نابت عن الفعل أدعو، وهو فعل يتضمن فاعلاً مستتراً، يعني أن هذه الأداة تركيب إسنادي قائم بذاته، فهل (يا) في قولنا: (يا زيد) جملة أو تركيب إسنادي يتضمن مسنداً ومسنداً إليه يحسن السكوت عليها؟

واضح من خلال الاستعمال اللغوي لأسلوب النداء أن هذا الأسلوب ليس تركيباً إسنادياً يحسن السكوت عليه، فهو غير مقصود لذاته، إنما هو مقصود لما بعده؛ فغرض المتكلم أن يسترعي اهتمام السامع ويشدّ انتباهه، فعندما يقول الله – تعالى- ﴿يا أيها الذين آمنوا﴾ يكون المقصود شدّ انتباههم إلى الأمر أو النهي الرباني الذي سيأتي بعد النداء. وعندما تنادي صديقك زيداً، وتقول: يا زيد، وتسكت، يكون التركيب الإسنادي المقصود محذوفاً، وهو أقبل أو نحوه.

وهذا يؤكد أن تركيب النداء لا يحتاج إلى تقدير فعل محذوف، لأنه دال على المعنى في ذاته، ودلالته محصورة في استرعاء اهتمام السامع وشد انتباهه لما سيأتي بعده. أما من الناحية التركيبية، فيكفي أن نقول إن أداة النداء ناصبة، وإن المنادى إما منصوب بها أو مبني في محل نصب بها دون تقدير. وليس من داعٍ أن نلحق أسلوب النداء بالتراكيب الإسنادية، لأنه لا يحمل إسناداً، بل ينبّه إلى إسناد بعده.

ويمكن أن نلحظ ما يشبه ذلك في أساليب المدح والذم وهي من الأساليب المسكوكة في اللغة العربية؛إذ تسير وفق نمط محفوظ أشبه ما يكون بقالب لغوي جاهز، ومن أكثر هذه الأنماط شيوعاً في العربية نمط (نِعْم وبئس) فيستعمل منشئ الكلام (نعم وبئس) لإنشاء المدح والذم، نحو: (نعم الخلقُ الصدق، وبئس الخلق الكذبُ) فهنا خصصنا الصدق بالمدح، والكذب بالذم باستعمال فِعْلَيْ

المدح والذم نعم وبئس[١]، ويعرب المخصوص بالمدح أو الذم في أحد مذهبين خبراً لمبتدأ محذوف وجوباً تقديره (هو) [٢] فيكون التقدير: (نعم الخلق هو الصدق) أي: الممدوح الصدق.

ونلحظ أن هذا التقدير يجعل من جملة المدح والذم إسنادين منفصلين، إذ يشكل الضمير الذي يقدره النحويون مع المخصوص بالمدح أو الذم جملة اسمية لا ترتبط بالجملة الفعلية السابقة، فهي جملة مستأنفة، وحقيقة الأمر أن جملة المدح أو الذم تتضمن إسناداً واحداً، وغرضاً واحداً هو إنشاء المدح أو الذم.

ومن جهة أخرى فإن هذا التقدير لا يخدم المعنى؛ فمعنى المدح أو الذم متحصل من غير تقدير محذوف، مما يؤكد أن الحذف هنا جاء لمراعاة الصناعة النحوية.

لذا فمن الأفضل دلالياً وتركيباً أن نأخذ بالإعراب الآخر الذي يرى بأن المخصوص بالمدح أو الذم هو مبتدأ مؤخر، والجملة قبله خبر عنه، عندها تكون الجملة الصغرى المكونة من فعل المدح وفاعله (نعم الخلق) مسندة إلى المبتدأ المؤخر (الصدق)، فنتخلص من مسألة الإسنادين المنفصلين، ونتخلص كذلك من تقدير محذوف، ومن المعلوم أنه إذا دار الأمر بين التقدير وعدمه كان عدم التقدير أولى.

٢- فكرة الاختصاص

اعتقد النحويون بفكرة أنّ عمل الحروف مرتبط باختصاصها، وذلك من خلال استقراء الواقع اللغوي ورصد أثر الحروف في ما بعدها، فلاحظوا أن الحروف المختصة بالدخول على الأفعال تعمل فيها، وأنّ الحروف المختصة بالدخول على الأسماء تعمل فيها، وأنّ الحروف التي تباشر الأسماء والأفعال لا تعمل شيئاً لعدم اختصاصها، فمثلاً حروف الجر تدخل على الأسماء ولا تدخل على الأفعال، فهي تعمل الجرّ في الأسماء، وأدوات الجزم(لم ولمّا ولام الأمر ولا الناهية) مثلا لا تدخل إلاّ على الفعل المضارع فهي تعمل فيه، أما حرفا الاستفهام (هل، والهمزة) مثلاً فيباشران الأسماء والأفعال، فتقول مثلاً: (هل زيدٌ ناجحٌ ؟) وتقول: (هل ينجحُ زيدٌ ؟) وهما غير عاملين لعدم اختصاصهما.

ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل تعداه إلى اللجوء إلى تأويل كفّ بعض الحروف عن العمل بسبب زوال اختصاصها، فيرى النحويون أن الحروف المشبّهة بالأفعال "إنّ" وأخواتها تعمل وهي مختصة، فإذا طرأ عليها ما يزيل اختصاصها بطل عملها ففي قولنا: (إنّ أبا العلاء شاعرٌ) عملت إنّ في الاسم والخبر لأنها مختصة بالدخول على الأسماء ولا تباشر الأفعال، فإذا دخلت عليها "ما"

---

(١) هما فعلان عند البصريين واسمان عند الكوفيين، **ينظر، الإنصاف**، مسألة ١٤.

(٢) ينظر ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ج٢، ص ١٣٨، ١٣٩. وابن هشام، **أوضح المسالك**، ج١، ١٥٤.

الزائدة أزالت اختصاصها، وأصبحت قابلة للدخول على الأفعال كقولنا (إنما ينجح المجدّ)، وكقوله تعالى: ﴿إنّما يخشى الله من عباده العلماء﴾[1] وعندها تدخل على الاسم ولا تعمل فيه شيئاً، فنقول في المثال السابق: (إنّما أبو العلاء شاعرٌ) فتكون "أبو" مبتدأً، و"شاعرٌ" خبرها، وتكون "إنّما" كافة ومكفوفة.

هذه قاعدة أساسية في عمل الحروف، وهي كما نلاحظ فكرة منبثقة من وحي علم المنطق، بل هي قاعدة منطقية صارمة، واللغة ليست منطقية في أحوالها كلّها؛ فنراها تتفلّت من عقال المنطق الصارم وتتمرد عليه في كثير من جوانبها؛ لذا نرى بعض الظواهر اللغوية تخترق فكرة الاختصاص التي اعتقد بها النحويون، وقد أصاب هذا الاختراق قاعدة الاختصاص من جانبيها، فثمة حروف غير مختصة تعمل وحروف مختصة لا تعمل؛ فمن النوع الأول (ما) النافية المشبّهة بـ ليس في لغة أهل الحجاز، فهي تباشر الأسماء نحو: "ما هذا بشراً" وتباشر الأفعال نحو قولنا: (ما حضر الضيوف بعد). لذلك يحس بعض النحويين المعياريين بميل وأنس إلى المذهب الكوفي في هذه المسألة تحديداً؛ إذ من المعروف أنّ أهل الكوفة يرون أنّ "ما" العاملة عمل "ليس" في لغة أهل الحجاز لا تعمل في الخبر، إنما هو منصوب بحذف حرف الجر، وذلك لأن الأصل في "ما" عندهم ألا تكون عاملة، لأنها غير مختصة.[2] أمّا البصريون فرأوا أنّ "ما" عملت في الأسماء ليس بسبب اختصاصها، بل عملت لعلّة أخرى هي المشابهة بـــ "ليس"، وهم يقرّون بأنّ الأصل فيها ألا تعمل لأنها غير مختصة، ولكنها عملت حملاً على " ليس" و"ليس" فعل عامل كما هو معروف.[3]

ومن النوع الثاني حرفا الاستقبال (السين وسوف) فعلى الرغم من اختصاصهما بالفعل المضارع فهما لا يعملان فيه شيئاً. ولكنّ النحويين لم يسلّموا بذلك الاختراق للقاعدة، فراحوا يتأولون هذا الأمر بعلل شتّى بغية جعل قاعدة الاختصاص مطّردة، فمثلاً يعلّلون عدم عمل "السين وسوف" في الأفعال على الرغم من اختصاصها بها، بأنها صارت مع ما دخلت عليه كالجزء الواحد، ومما يدل عندهم على أنها صارت بمنزلة الجزء جواز دخول لام الابتداء المؤكدة عليها كقوله تعالى: ﴿ولسوف يعطيك ربّك فترضى﴾. ومن هذه التأويلات التي تهدف إلى جعل قاعدة الاختصاص مطردة القول بالحذف، وهو ما نرمي إليه في هذا البحث، فإذا وقف النحويون على استعمالٍ لغوي باشرت فيه بعض الأدوات المختصة بالأفعال- مثلاً -أسماءً، عندها لا بُدّ أن يتأولوا هذا الاستعمال بتقدير فعل محذوف قبل الاسم الذي باشرته الأداة المختصة بالأفعال، نحو قوله –

(١) **سورة فاطر**، ٣٥.

(٢) ينظر محمود نحلة، **أصول النحو العربي**، ص ٩٢.

(٣) ينظر ابن السراج، **الأصول في النحو**، ج١،ص٥٦.

تعالى: ﴿وإن أحدٌ من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله﴾[١] وقوله – تعالى: ﴿إذا السماءُ انشقت﴾[٢] فيرى البصريون في نحو ذلك أن الاسم المرفوع بعد أداة الشرط هو فاعل لفعل محذوف يفسّره المذكور بعده، فيكون التقدير: وإن استجارك أحد من المشركين استجارك، وإذا انشقت السماء انشقت، وهم يرون أن هذا الفعل لا يجوز إظهاره لدلالة الفعل المذكور عليه.[٣]

وأرى أن الذي دفعهم إلى القول بالحذف هو حرصهم على عدم الاصطدام مع قاعدتين فرعيتين[٤] تقضي الأولى بأن أداة الشرط لا تدخل إلاّ على الأفعال، وتقضي الأخرى بأن الفاعل لا يجوز أن يتقدّم على فعله، فبموجب القاعدة الأولى لا يجوز أن يعرب الاسم المرفوع بعد أداة الشرط مبتدأ، وبموجب الثانية لا يجوز أن يعرب فاعلاً للفعل المذكور بعده. فمن أجل جعل هاتين القاعدتين مطردتين في الاستعمال اللغوي قالوا بأن هذا الاسم مرفوع بفعل محذوف وجوباً يفسرّه الفعل المذكور. فالحذف –هنا– جاء بالنظر إلى الصنعة النحوية، وهو ما صرّح به أبو البركات الأنباري على لسان البصريين: "إنما قلنا: إنه يرتفع بتقدير فعل لأنه لا يجوز أن يفصل بين حرف الجزم وبين الفعل باسم لم يعمل فيه ذلك الفعل، ولا يجوز أن يكون الفعل ها هنا عاملاً فيه؛ لأنه لا يجوز تقديم ما يرتفع بالفعل عليه، فلو لم يقدّر ما يرفعه لبقي الاسم مرفوعاً بلا رافع، وذلك لا يجوز"[٥].

يؤكد هذا أن القول بالحذف هنا في حقيقته هو وسيلة من وسائل التوجيه النحوي، التي يتكئ عليها النحويون في تفسير التراكيب النحوية التي خرجت عن الإطار العام لصناعة النحو

٣– تفسير الحركة الإعرابية

ربما يكون الحديث عن الحركة الإعرابية من أكثر القضايا التي شغلت مساحات واسعة في كتب النحو، ولا سيّما القديمة منها؛ فكثيراً ما كانت تتعدد الأقوال لتوجيه حركة لم تطرد في بابها، ولا عجب في ذلك؛ فالحركة الإعرابية مرتبطة، في ذهن النحويين، بنظرية العامل التي أُسس عليها النحو العربي بالدرجة الأولى، ولسنا هنا ننكر أثر الحركة الإعرابية في المعنى، بل نذهب مع من ذهبوا إلى أنَّ الحركة الإعرابية قرينة دالّة على المعنى تشترك في ذلك مع قرائن المعنى الأخرى، ولكن حديثنا في هذا المقام يتناول اجتهادات النحويين المتقدمين في تفسير الحركة الإعرابية،

---

(١) **سورة التوبة**، ٦.

(٢) **سورة الانشقاق**، ١

(٣) ينظر الإستراباذي، رضي الدين محمد(ت٦٨٦هـ/١٢٨٧م)، **شرح الرضي على الكافية**، دار الكتب العلمية بيـروت، ط٣، ١٩٨٢م، ج٢، ص ٢٣٧.

(٤) ينظر: محمد حماسة عبد اللطيف، **بناء الجملة العربية**، ٢١٦.

(٥) أبو البركات الأنباري، **الإنصاف**، مسألة ٨٥.

وتأويلاتهم من أجل ربط الحركة بالعامل المتسبب فيها لتستقيم لهم النظرية وتطرد القاعدة في بابها، وذلك لنرى كيف أنّ القول بالحذف في كثير من المواضع كان سعياً وراء تفسير الحركة الإعرابية، من هذه المواضع ما يُسمّى في كتب النحو بأسلوب الاشتغال وهو أن يتقدّم اسم ويتأخر عنه فعل عامل في ضمير ذلك الاسم أو في سببه، فمثال المشتغل بالضمير (زيداً أكرمته) و(زيداً مررت به)، ومثال المشتغل بالسببي (زيداً أكرمت أخاه). بحيث لو لم يشتغل بالضمير وسلّط على الاسم لعمل فيه النصب(١).

وقد اختلف النحويون في ناصب الاسم المشغول عنه، فذهب البصريون إلى انه منصوب بفعل محذوف وجوباً يفسرّه الفعل المذكور، في حين ذهب الكوفيون إلى أنَّه منصوب بالفعل الظاهر الواقع على الضمير(٢).

ويظهر أن معظم النحويين المتأخرين قد استقروا على المذهب البصري، فقد انتصروا له انتصاراً شديداً، وحملوا على المذهب الكوفي، وأنكروا ما ذهبوا إليه، يقول ابن يعيش عن مذهب الكوفيين: "هو قول فاسد" لأن ما ذكروه وإنْ كان من جهة المعنى صحيحاً، فإنه فاسد من جهة اللفظ، فكما يجب مراعاة المعنى، كذلك تلزم مراعاة اللفظ، وهذه صناعة لفظية، واللفظ قد استوفى مفعوله بتعديه إلى ضميره واشتغاله به، فلم يجز أن يتعدى إلى آخر"(٣).

يصرّح ابن يعيش في هذا النص أن القول بالحذف جاء لمراعاة الصناعة النحوية، وإن كان المعنى لا يطلبه، ولهذا السبب جاءت اجتهاداته في تفنيد مذهب الكوفيين مقيدة بالقواعد المعيارية التي تسعى إلى طرد التراكيب النحوية على وتيرة واحدة بقطع النظر عن المعنى المتحصل تبعاً لذلك.

وهذا الموقف ليس حكراً على ابن يعيش، بل هو ما استقّر عليه معظم النحويين بعد ذلك(٤).

ويؤكد قول النحويين بتقدير محذوف في ظاهرة الاشتغال مدى استحكام نظرية العامل في أذهانهم، فالغاية عندهم من تقدير فعل محذوف هي تفسير حركة النصب، لأن قانون نظرية العامل يقول: (كل منصوب لابدّ له من ناصب) ولو لم تسيطر هذه النظرية على إدراكهم النحوي، لتقبلوا

---

(١) ينظر الأزهري، **شرح التصريح**، ج١، ص ٢٩٦.

(٢) ينظر ابن يعيش، **شرح المفصل**، ج٢،ص ٣٠.

(٣)ينظر ابن يعيش، **شرح المفصل**، ج٢، ص ٣٠،٣١.

(٤) ينظر السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن(ت٩١١هـ/١٥٠٥م) **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق: عبدالعال سالم مكـرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ودار البحوث العلمية، الكويت، ط١٩٧٧،١م، ج٢، ص ١١٤.

المنصوب في جملة (زيداً أكرمته) على أنه مفعول به تبعاً لما يقتضيه المعنى، ولما لجأوا إلى اختراع باب جديد أسموه الاشتغال[١].

ولمّا كان القول بحذف الفعل في ظاهرة الاشتغال قائماً على فكرة العامل، فقد تعرض إلى الهجوم من النحويين الذين طالبوا بإلغاء نظرية العامل، فهذا ابن مضاء القرطبي يهاجم الأساس والقانون الذي تستمد منه ظاهرة الاشتغال كيانها، وهي فكرة حذف الفعل العامل في الاسم المشغول عنه وجوباً، يقول: "وهذه دعوى لا دليل عليها إلاّ ما زعموا من أن (ضربت) من الأفعال المتعدية إلى مفعول واحد، وقد تعدى إلى الضمير، ولا بُدّ لزيد من ناصب، إن لم يكن ظاهراً فمقدر.. ولا يدعو إلى هذا التكلف إلاّ وضع قاعدة (كل منصوب لا بُدّ له من ناصب)"[٢].

والمتأمل في جهود النحويين في أسلوب الاختصاص يلحظ أنّ القول بالحذف فيه ما كان إلا لتفسير حركة النصب، ويتحقق أسلوب الاختصاص عند النحويين بأن يذكر المتكلّم الاسم منصوباً ومعرّفاً بعد ضمير المتكلّم أو المخاطب[٣]، وذلك من أجل تخصيص اسم بحكم معيّن واسترعاء الانتباه إليه، نحو قول الرسول الكريم- صلى الله عليه وسلم-: "نحن معاشر الأنبياء لا نورث، ما تركناه صدقة"[٤]ونحو قوله: "اللهم اغفر لنا أيتها العصابة"[٥].

ويقول النحويون إن الاسم المخصوص منصوب بفعل محذوف وجوباً تقديره أخص. والذي دعاهم إلى تقدير فعل محذوف هو محاولة تفسير حالة النصب، فجعلوا الاسم المنصوب مع فعله المحذوف وفاعله المستتر تركيباً إسناديا فعلياً، اعترض الجملة الاسمية، فتقدير القول: نحن- أخص معاشر الأنبياء- لا نورث. وأظنُّ أن حقيقة الأمر غير ذلك، فأسلوب الاختصاص من الأساليب التعبيرية الخاصة الذي يَرِد فيه الاسم منصوباً مخالفاً الركن الإسنادي المرفوع، ليشدّ الانتباه إليه، ويحقق غاية الاختصاص، فيغدو النصب بذلك "قيمة خلافية"[٦] يكسب النص غاية دلالية. أما القول بأن ثمة فعلاً محذوفاً، فهو أمر تقتضيه الصناعة النحوية، وليس الواقع اللغوي. وأما النمط الآخر لأسلوب الاختصاص المتمثل بالحديث الثاني وهو قوله (صلّى الله عليه وسلم): "اللهم اغفر لنا أيتها العصابة"، فيعرب النحويون (أيتها) مفعولاً به مبنياً على الضم في محل نصب لفعل محذوف وجوباً تقديره أخص، والهاء للتنبيه، والعصابة صفة مرفوعة. وهذا توجيه مقبول ومتسق مع منطق القاعدة

---

(١) ينظر ابراهيم السامرائي، **النحو العربي نقد وبناء**، ص ٩٣.

(٢) ابن مضاء القرطبي، **الرد على النحاة**، ص ٨٩.

(٣) ينظر: ابن يعيش، ج٢، ص١٨

(٤) **مسند أحمد** ج٢، ص٤٦٣.

(٥) لم أجد هذا الحديث في كتب الصحاح، وهو في **شرح المفصل**، ج٢، ص١٨.

(٦) تمام حسان، **اللغة العربية معناها ومبناه**، ص ٢١٩.

النحوية، لكن طبيعة هذا التركيب الاستعمالية لا تقتضي تقدير فعل محذوف، إنما هو نمط تركيبي يلجأ إليه الناطق اللغوي من أجل تسليط الضوء على ما بعد (أيها) ليكون الحكم الوارد في التركيب خاصّاً به. وهذا النمط التركيبي ليس بعيداً عن أسلوب النداء تركيبياً ودلالياً؛ ففي النداء نعيّن المنادى ونوجّه له الحكم من بين أقرانه، فكأننا نخصه بذلك، والشيء نفسه ما نفعله في تركيب الاختصاص هذا.

وكان الدكتور شوقي ضيف قد ذهب إلى أن الاسم المنصوب على الاختصاص هو في الحقيقة تمييز للضمير السابق له، وأن الذي دفع النحويين للقول بأنه منصوب على الاختصاص أن هذا الاسم معرفة، ومن شروط التمييز أن يكون نكرة، لذلك اضطروا إلى إعرابه منصوباً على الاختصاص، ليتفادوا أن يكون التمييز معرفة(١).

ولا أرى ما ذهب إليه أستاذنا شوقي ضيف وجيهاً؛ لاختلاف غرض التمييز عن غرض الاختصاص، فالتمييز يُذكر ليبيّن اسماً مبهماً في ذاته كقولك: (عندي عشرون درهماً) فـ (درهماً) تبين العدد المبهم (عشرون). أو ليبيّن نوع العلاقة الإسنادية بين الفعل والفاعل أو المفعول، نحو: (طاب زيد نفساً) فـ (نفساً) تبيّن نوع العلاقة بين الفاعل (زيد) والفعل (طاب)(٢).

فمقصود التمييز أن يجلو الغموض الحاصل في المميّز، أما الاختصاص فلا يقصد منه ذلك، بل يقصد به تخصيص الاسم المنصوب وتركيز العناية عليه. أو بعبارة أوضح يأتي التمييز لرفع تَوَهُّمٍ قد يقع على الاسم المميّز، بينما الاختصاص يأتي لتضييق المقصود بالحكم، فبعد أن كان عامّاً لكل من ينضوي تحت مدلول ضمير المتكلم أو المخاطب، أصبح خاصّاً بالاسم الذي بعد الضمير، فقول الرسول – ص – (نحن) يشمل جنس المتكلم جميعه، فلو قال: (نحن لا نورث) لفهم أن الحكم عام يشمل جميع المسلمين، ولكنه عندما ذكر الاسم المنصوب – معاشر الأنبياء– ضيّق الدائرة وحصرها في زمرة أصغر هي زمرة الأنبياء.

خاتمة:

تلك بعض المواضع التي قال النحويون فيها بحذف أحد عناصر الجملة، والتي نظن أن القول بالحذف فيها غير ناتج عن موقف استعمالي للغة، أو هو لكثرة استعمال هذه الأساليب كما يرى النحويون(٣)، بل هو شيء دعت إليه الصنعة النحوية التي تحتكم إلى بنية أصلية متصوَّرة تتألف من مسند ومسند إليه.

---

(١) ينظر شوقي ضيف، **تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً مع نهج تجديده**، ص ١٢٩.

(٢) ينظر ابن عقيل، **شرح ابن عقيل**، ج١، ص ٥٥٠.

(٣) سيبويه، **الكتاب**، ص٢٨١، ٢٨٠

فالقول بالحذف ناتج عن تصور النحويين لبنية ذهنية تجريدية جعلوها أصلاً لسائر البنى النحوية، واتخذوا من القول بالحذف وسيلة توسلوا بها لرد البنى التي لم تطرد مع البنية الذهنية أو البنية الأصلية المستقرّة في أذهانهم إلى أصل وضعها المفترض، وذلك لإعطاء أحكامهم وقواعدهم صفة الشمول والاطراد.

وتبيّن أنّ احتكام النحويين إلى نظرية العامل دعاهم إلى القول بالحذف، نحو الحذف الذي يقولون به في أسلوب الأغراء والتحذير، فيرون أن الاسم المنصوب مفعول به لفعل محذوف تقديره (الزم أو احذر)، والذي دعاهم إلى القول بالحذف أنهم لا يتصورون أن تكون المنصوبات مبتدأة، لأنها وإن كانت متقدمةً في اللفظ إلا أنها متأخرة في المعنى، والمنصوب لابد أن يتقدمه عامل لفظاً أو تقديراً"[١] فتفسير الحركة الإعرابية هو ما دعاهم إلى القول بالحذف وليس الموقف الاستعمالي.

وكذلك قادهم حرصهم على تفسير أيّ خروج على القواعد العامة التي أقروها إلى القول بالحذف، خضوعاً للصنعة النحوية، كما أوضح ابن هشام عندما تحدث عن دليلَيْ الحذف فقال: "والثاني: صناعي، وهذا يختص بمعرفة النحويين، لأنه إنما عرف من جهة الصناعة، وذلك كقولهم في قوله تعالى: ﴿لا أقسمُ بيوم القيامة﴾[٢]. إن التقدير: لأنا أقسم، وذلك لأن فعل الحال لا يقسم عليه في قول البصريين وفي (قمتُ وأصكُّ عينه) إن التقدير: وأنا أصك، لأن واو الحال لا تدخل على المضارع المثبت الخالي من قد، وفي (إنها لإبلٌ أم شاء) إن التقدير: أم هي شاء، لأن أم المنقطعة لا تعطف إلاّ الجمل، وفي قوله:

إنّ من لامَ في بني بنتِ حسّا ن ألمْهُ وأعصِه في الخطوب

إن التقدير: إنه أي الشأن، لأن اسم الشرط لا يعمل فيه ما قبله"[٣].

نلحظ أن أمثلة ابن هشام السابقة خرجت على أصول النحو العامة، فقد خالفت كل جملة قاعدة نحوية تعارف عليها النحويون، مما دعاهم إلى القول بحذف عنصر من عناصرها من أجل ردّها إلى الإطار العام لصناعة النحو، وبناءً على هذا لا يكون هذا النوع من الحذف خروجاً عن أصل الذكر، إذ لم يكن ثمة عنصر مذكور في بنية الأصل، ثم حذفه المتكلم استجابة لمطلب استعمالي، لأن هذا العنصر غير موجود أصلاً، والصحيح أن الحذف في مثل هذه التراكيب ليس إلاّ وسيلة أو آلية من آليات التوجيه النحوي التي يلجأ إليها النحويون لمعالجة التراكيب النحوية التي لم تطرد مع قواعدهم، فيتكئون على الحذف ليفسروا هذا الخروج على القواعد العامة التي أقروها.

---

(١) أبو البركات الأنباري، **الإنصاف**، مسألة ٥.

(٢) **سورة القيامة**،١.

(٣) ابن هشام، **مغني اللبيب**، ص٧٨٩.

ولا أقول إنّ النحويين في عملهم هذا قد غفلوا عن أنّ القيم الدلالية لمثل هذه التراكيب تكتمل دون الحاجة إلى تقدير محذوف، بل لقد فعلوا ذلك وهم على وعي تام بمباينة بعض تقديراتهم لواقع اللغة، ولكنهم أصروا على القول بالحذف خضوعاً للصناعة النحوية، التي تهتم بالتركيب الشكلي أو الظاهري للجملة، إلى جانب اهتمامها بتقدير المعنى. ومما يشير إلى ذلك قول شيخ النحويين سيبويه، حينما كان يفرغ من التمثيل لمثل هذه المواضع، كان يقول: وهذا تمثيل وإن لم يتكلم به[1].

(١) سيبويه، **الكتاب**، ج ١، ص١٠٣